الموضوع الثالث: الاستشارة القانونية

الاستشارة القانونية هي استكشاف رأي القانون في مسألة معينة، قد تكون محل نزاع جدي أمام القضاء، أو نزاع ممكن أن يقع مستقبلا، وهذا ما يفترض بالطلبة تعلمه كيفية إيجاد حلول قانونية عن طريق البحث والتقصي تمهيدا للوظائف التي سيشغلونها في المستقبل بعد تخرجهم، وسيكون لهم دور في حل المشاكل القانونية المستعصية، إذا تلقوا تدريبا مكثفا وجيدا.

المبحث الأول: ماهية الاستشارة القانونية:

سنتناول مفهومها وانواعها واهدافها

المطلب الأول: مفهوم الاستشارة القانونية

الاستشارة لغة من الفعل استشار يستشير ، استشِرْ ، استشارةً ، فهو مُسْتشير

وقد ورد اصطلاح الاستشارة في القرآن الكريم في قوله تعالى:" فَبِمَا رَحْمَةٍ هِ منَ الله لِنتَ لَهُمْ وَلَوْكُنتَ فظا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وشَاوِرْهُمْ فِي الأ مْرِ "

ومنه الشورى هي تقليب أوجه الراي، واختيار اتجاه من الاتجاهات المعروضة، فإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد، انتهى دور الشورى وجاء دور التنفيذ في عزم وحسم وفي توكل على الله.

وأما اصطلاحا هي عبارة عن أ ري قانون ي قد يكون مكتوب أو شفهي يقوم بتقديمه المستشار

القانوني، بناء على طلب أو لتقديمه لطرف آخر في الاتفاقية أو العقد، وتوضح النتيجة القانونية

حول موضوع الاستشارة دون توضيح الأسباب التي استند عليها في نتيجته.

المطلب الثاني: أنواع الاستشارة:

تختلف الاستشارة القانونية حسب الزاوية التي ننظر منها فمن حيث التدوين قد تكون مكتوبة وقد تكون شفهية، ومن حيث الموضوع فهي تختلف باختلاف موضوعات القانون ، أما من حيث النطاق فإن الاستشارة القانونية تختلف باختلاف حد ودها الإقليمية فإذا كانت داخل الوطن تكون وطنية أما إذا كانت خارج الوطن هنا تكون الاستشارة القانونية دولية.

المطلب الثالث: أهداف الاستشارة القانونية:

تهدف الاستشارة القانونية إلى إيجاد جواب عن المسائل القانونية لطالب الاستشارة حتى يكون على بينة من أمره فيتمكن من خلالها من معرفة:

✓حكم القانون والوقوف على احتمالات صدور حكم لصالح طالب الاستشارة من عدمه، وقد تطلب الاستشارة بشأن مسألة معينة لا تكون محل نزاع، حينها يطلب المستشير الاستشارة حتى يكون على بصيرة عند تصرفه، فلا يتعرض للمساءلة أو الخسارة.

✓الثغرات التي يمكن أن يستفيد منها من يتعاقد مع طالب الاستشارة ويتعامل معه.

✓حكم القانون في مسألة معينة.

✓الحل القانوني بخصوص المسألة والقضية القانونية المطروحة، وما يتطلبه ذلك من بيان النصوص القانونية المنطبقة، وتفسيرها .

المطلب الرابع: اطراف الاستشارة:

أطراف الاستشارة هم المستشير أي طالب الاستشارة الذي قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا كشركة تجارية و المستشار الذي قد يكون شخص طبيعي أو معنوي، والذي يعمل على تقديم استشارة مقابل أجر معين يحدده هو، وتكون الاستشارة إما وجها لوجه في مكتب المستشار أو عن طريق الانترنت، وعادة ما يكون المستشار محاميا او أستاذ جامعيا او طال حقوق.

المبحث الثاني: خطوات حل استشارة قانونية:

ينبغي على الباحث أو الطالب عند حل استشارة قانونية أن يتبع القواعد المنهجية لحلها، وذلك باحترام خطوات حل الاستشارة والتي يمكن اجمالها في مرحلتين إحداهما تحضيرية والأخرى تحريرية.

المطلب الاول: المرحلة التحضيرية

تمر عبر عدة مراحل وهي:

1-ويتم في هذه المرحة احترام مجموعة من الخطوات أولاها تحديد الوقائع القانونية والمادية للمشكلة موضوع النزاع، وتعد هذه من المعطيات المهمة التي ينطلق منها الطالب، فالراي القانوني السليم لا ينبني على مجموعة من الوقائع الافتراضية مبنية على وجهة نظر طالب الاستشارة، بل ينبني على وقائع سليمة ومنتجة وصحيحة.

2- تحديد المشكلة أو السؤال القانوني موضوع الحل، وهنا ما يقال إذ في غالب الأحيان يكون طالب الاستشارة جاهل تماما للسؤال القانوني الذي ينبغي حله أو الإجابة عنها، عندها يحل محله المستشار ليطرح على نفسه السؤال الذي يرمي إليه طالب الاستشارة، والذي يكون مرتبطا بوقائع المشكلة.

3- تحديد فرع القانون الذي يناسب المشكلة المعروضة للاستشارة، فإذا كانت المسألة تتعلق بموظف عام، فالمجال أو الفرع الذي ينبغي البحث فيه هو القانون الإداري، أما إذا كانت المشكلة أو الوقائع تدور حول عقد بيع مثلا أو إيجار فإن المستشار يتوجه مباشرة إلى قواعد القانون المدني، ومسألة تحديد الفرع تعود إلى المستشار الذي له دراية كافية بفروع القانون وتقسيماته.

4- تحديد النص الواجب التطبيق وبالنتيجة الجهة القضائية المختصة، وهذه نتيجة حتمية فبالوقائع يتم تحديد فرع القانون الذي ينبغي البحث فيه، ومن يصبح أمر الوصول إلى النص الذي يحل المشكلة موضوع الاستشارة أمر جد يسير.

5- تحليل النص القانوني للخروج براي قانوني، بعد محا ولة إسقاطه على الوقائع موضع الاستشارة وتطبيقها عليها، وذلك وفقا للقواعد والكيفيات المدرجة في

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية:

عادة ما تتم الاستشارة بشكل شفهي، لكن مع التطور التكنولوجي أصبح من الضروري أن تكون الاستشارة محررة ومكتوبة، لأنها قد ترسل بالفاكس أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو البريد العادي، ويستحسن أن تكون مكتوبة لعدة أسباب من بينها:

✓أن طالب الاستشارة قد ينسى ما قيل له من أمور قانونية لجهله بها وعدم استيعابها، وعدم تخصصه في القانون.

✓لتحديد المسؤولية على عاتق المستشار في حال ارتكابه أي خطأ في الاستشارة فيحق لطالبها المطالبة بالتعويض نتيجة الضرر الذي لحق به من جرا ء الاستشارة القانونية.

وينبغي التنبيه هنا أن الاستشارة القانونية ليست بمقال، بل هي وثيقة تحتوي على مجموعة من البيانات:

-بيانات طالب الاستشارة.

-تاريخ طلب الاستشارة.

-الوقائع المادية والقانونية المكونة للمشكلة موضوع الاستشارة.

-السؤال القانوني.

النص الواجب التطبيق .

-الحيثيات التي تم الاعتماد عليها في إبداء الرأي القانوني.

- الحل القانوني للمشكلة موضوع الاستشارة.

الموضوع الرابع: كيفية انجاز مقال علمي:

اكتسب عملية كتابة المقالات العلمية في الآونة الأخيرة رواجا بالغة الأهمية وفي مختلف المجالات سواء كانت علمية تجريبية أو اجتماعية أو إنسانية، فقد انتشرت بطريقة ملفتة للنظر، وهذا إن دل على شيء أنما يدل على سعي الباحثين الجدي على تكوين رصيد علمي عموما سوا كان أستاذا أو طالبا ، حتى يستفيد من ترقية أو تربص أو توظيف في منصب نوعي ما، فخلق بذلك نوعا من المنافسة بين الباحثين في مجال البحث العلمي

لكتابة مقال علمي يجب المرور بثلاثة مراحل هي:

-المرحلة الأولى (اختيار موضوع المقال)

- المرحلة الثانية (القرءاة)

- المرحلة الثالثة (تحرير المقال)

المطلب الأول :اختيار الموضوع:

يتم اختيار موضوع المقال في هذه المرحلة، حيث يقوم الباحث قدر الإمكان يتجنب السرقة العلمية أو الكتابة في المواضيع المستهلكة التي سبق البحث فيها، لذا وجب التفكير مليا قبل كتابة أي مقال علمي. ان اختيار الموضوع له عوامل كثيرة منها ما هو ذاتي يتعلق أساسا بالباحث كعامل الرغبة النفسية ، ومنها ما هو موضوعي يتعلق بالقيمة العلمية والتخصص العلمية والمهني وعامل الوقت المتاح وغيرها..

- **كيفية صياغة العنوان وضبط الإشكالية**

بعد اختيار موضوع المقال والوصول للنص القانوني الذي ينظمه ، لابد على الباحث من صياغة عنوان المقال بمراعاة العديد من الضوابط والشروط أهمها الوضوح والإيجاز والشمولية وأن يكون شاملا لإشكالية المقال، و صياغة العنوان في حدود محتوى النص ولا يخرج عن محتواه.

- أما الإشكالية فيجب أن لا تخرج عن فحوى العنوان .
- **المطلب الثاني: مرحلة القراءة:** وهي المرحلة التي تلعب فيها القراءة دورا بارزا في كتابة المقال العلمي فبالاعتماد عليها يتمكن الباحث من جمع المادة العلمية على اختلاف أنواعها وبعدها إعداد هيكلة موضوع المقال وبعدها تخزين المادة العلمية، لكن على الباحث في هذه المرحلة أن

يحدد نوع الق ا رءة الواجب استخدامها حتي ينتهي منها، وينتقل إلى المرحلة الموالية وهي مرحلة التحرير والكتابة، وبالنظر للقراءة نجدها تحتاج إلى درجات متفاوتة من التركيز والتحليل حسب الغاية التي يرجو الباحث تحقيقها، لأجل ذلك سيتم التركيز على نوعية القراءة المستخدمة لدى التعامل مع النص القانوني عند جمع المادة العلمية وعند إعداد الخطة .

ان عملية جمع المادة العلمية تسبقها مرحلة التعرف على المادة العلمية المطلوبة لكتابة المقال، وهذا لن يتأتى إلا بقراءة نص المادة القانونية قراءة متأنية، فيتمكن الباحث من التعرف على مفرداتها ومصطلحاتها التي تشكل في مجموعها الكلمات المفتاحية، هذه الأخيرة تساعد على التعرف على نوعية الوثائق العلمية المطلوبة لكتابة المقال العلمي.

المطلب الثالث : تحرير المقال العلمي:

إن عملية التحرير تحتاج إلى احترام قواعد الكتابة عموما والمتعلقة أساسا باللغة الفنية المتخصصة فكل فرع من فروع العلوم الإنسانية عامة والقانون خاصة مفرداته الخاصة به وهي مفردات تقنية بحتة، والأمر يتجاوز فرع القانون ليصل ضمن فروع قانونية متخصصة، فمفردات القانون الإداري تختلف عن تلك الخاصة بالقانون الجنائي أو القانون التجاري أو قانون الأسرة أو القانون الدستو ري وغيرها.

با لإضافة إلى اللغة المتخصصة لابد من احترام قواعد الاقتباس وقواعد الاستناد والتوثيق المعروفة من الناحية المنهجية والمطلوبة لدى كتابة البحوث العلمية عامة، والقانونية خاصة.